



العمر كالخيول
في لوحات
عصمت داوستاشي

15ص



يهود العراق
صفحة مطوية من التاريخ

20ص

إغلاق قناة السويس:
أزمات وحروب
وتعسر تقني

10.7ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/03/29

15 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12014

Monday 29/03/2021

43rd Year, Issue 12014



الفوضى الأمنية صنعت مكانة حفتر في بنغازي فهل تنهيا أيضا؟

بنغازي (ليبيا) - يستشعر القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر خطورة الانفلات الأمني الذي تشهده مدينة بنغازي على مكانته وشعبيته، حيث ارتبط اسمه خلال السنوات الماضية بضبط الأمن والقضاء على الإرهاب الذي انتشر في عهد المؤتمر الوطني العام (2012 - 2014) الذي سيطر عليه الإسلاميون. وأعلنت سلطات شرق ليبيا السبت تشديد الإجراءات الأمنية في بنغازي بعد تسجيل سلسلة من عمليات القتل في المدينة.

وقال رئيس اللجنة الأمنية الكبرى - بنغازي العميد عبدالباسط بوغريس، في مؤتمر صحفي "حسب تعليمات المشير حفتر أجبرنا جميع المحلات على تركيب كاميرات مراقبة وآخر مهلة الإثنين". وسجلت مدينة بنغازي سلسلة من عمليات الإغتيال كان آخرها اغتيال القيادي في القوات الخاصة الصاعقة المقدم محمود الورفلي الذي كانت تجارزاته مظهرا من مظاهر الانفلات الأمني في المدينة بسبب استغلال نفوذه لتصفية خصومه خارج نطاق القانون.

وبالإضافة إلى تجارزاته أثناء الحرب على الإرهاب في بنغازي حيث ظهر في فيديو وهو يقوم بإعدام أسرى من التنظيمات المتطرفة ما دفع محكمة الجنايات الدولية إلى المطالبة بتسليمه.

وحاولت السلطات الأمنية في بنغازي السبب التبرؤ من ممارسات الورفلي حيث أكد بوغريس أنه كان يعاني من مرض نفسي وأن المحكمة العسكرية أحالته على "مستشفى الأمراض العقلية للمتابعة". وقبيل الورفلي تم اغتيال الناشطة حنان البرعصي التي عرفت بمواقفها المنقذة لحفتر وأبنائه. ومؤخرًا ذكرت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي أنه تم اختطاف ابنها حين على خلفية ظهورها في فيديو اتهمت فيه شخصًا يدعى صالح المسماري بالمشاركة في استدراج والدتها لاغتيالها.

وكانت حادثة اختطاف سهام سريوة، النائب عن مدينة درنة، قد أثار جدلاً واسعاً في 2019 بعد ظهورها الإعلامي على قناة "الحدث" القريبة من الجيش الليبي انتقدت خلاله الهجوم على طرابلس. وما زال مصيرها مجهولاً إلى الآن في حين ذهب أغلب التكهنات إلى أنه قد تمت تصفيته على يد مسلحين مؤيدي للجيش.

وفي الفترة الأخيرة تزايدت بين سكان بنغازي الشكوك حول ظاهرة إطلاق

الجنود المسلحين في بنغازي. وهو ما يشكل خطراً على حياة الذين يعيشون قرب المناطق التي يتم منها إطلاق النار، وهو الأمر الذي يطرح التساؤل بشأن عدم اتخاذ السلطات الأمنية إجراءات في اتجاه احتكار السلاح وحصره في يد الجيش والأجهزة الأمنية.

وبينما تذهب بعض الآراء إلى أن أطرافاً معارضة لحفتر تحاول تاجيح حالة الانفلات الأمني لإثارة القبائل عليه، خاصة من خلال استهداف معارضين له ليظهر في شكل دكتاتور يصفي كل من يتنقده، يقول متابعون إن هذه الجهات تستغل التقصير الأمني الذي بات مؤخرًا يهدد مكانته أكثر من أي وقت مضى.

واكتسبت عملية الكرامة التي أطلقها حفتر سنة 2014 شرعيتها من الدعم الاجتماعي القوي من قبل قبائل المنطقة الشرقية التي تجمهرت أمام بيته مطالبة إياه بمساعدتها في القضاء على الانفلات الأمني الذي شهدته المدينة حينئذٍ واتهمت مجموعات متطرفة بالوقوف خلفه. ولا يستبعد مراقبون تكرار هذا السيناريو إذا استمر الانفلات الأمني، ولكن بطريقة مختلفة حيث ستطالب القبائل هذه المرة بخروج حفتر وأبنائه من المشهد من أجل السماح للحكومة الجديدة التي يرأسها عبدالحamid الدبيبة بتولي الأمور.



عبدالباسط بوغريس
على المواطنين تأمين
أنفسهم، ولا يمكن أن نضع
حماية خلف كل مسؤول

وكانت مكونات برقة الاجتماعية والسياسية والقانونية أصدرت بياناً تزامناً مع تولي حكومة الدبيبة السلطة دعت فيه إلى فتح تحقيق في كل الأعمال التي وصفها بـ"الإرهابية"، وهي الخطوة التي حملت رسالة تفيد برفع قبائل الشرق دعمها عن حفتر.

وقبل مراقبون من جدوى الإجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات شرق ليبيا ويرى هؤلاء أن تصريحات بوغريس تشير إلى أن الوضع الأمني صار خارج سيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

وقال بوغريس "إن على المواطنين تأمين أنفسهم بانفسهم، وإنه من غير المعقول أن نضع سيارة مصفحة وحماية خلف كل مسؤول"، مشيراً إلى أن "عدم نكرهم لأسماء المقبوض عليهم يأتي لعدم تعرض ذويهم للآذى".

البرهان يتجاوز عقبة الإسلاميين ويتفق مع الحل على علمانية الدولة وإنهاء التمرد الاتفاق مع الحركة الشعبية ينهي التمرد المسلح في السودان



حلت مشكلة العلمانية.. لدينا ألف مشكلة أخرى

أصبحت تثير شجنا لدى البعض وريبة عند آخرين. ولم يغير قائد الحركة الشعبية قناعه الراسخة بضرورة أن تكون الدولة السودانية علمانية بصورة واضحة، والتمسك بقواته لحين دمجهما في الجيش الوطني بالصيغة التي تريده، والتلويح بحق تقرير المصير لو أخفقت التفاهات في تحقيق الشراكة.

ويشير مراقبون إلى أن ما حققه الحلو أخفق في تحقيقه من قبل الأب الروحي للحركة الشعبية الراحل جون قرقق، الذي خاض حروباً طويلة للوصول إلى هذه النتيجة بلا جدوى، وأدى فشله إلى انفصال جنوب السودان. لكن أكد هؤلاء أن الأجواء السياسية متباينة، فالنظام الحاكم خلال فترة فحاح كل قائد (قرنق والحلو) طرحاته مختلفة، ذلك أنه في عهد عمر البشير كان النظام إسلامياً، واختار الانفصال عن العلمانية، بينما السلطة الحالية جاءت من رحم ثورة طالبت بتجاوز أخطاء النظام السابق وإعلاء قيمة المواطنة.

واعتبر القيادي في قوى الحرية والتغيير شريف محمد عثمان أن إعلان المبادئ "انتصار لثورة ديسمبر المجيدة من حيث تحقيق أهدافها وشعارها (حرية سلام عدالة)، ودليل على وحدة السودان وقواته المسلحة والحفاظ على

الحقوق لجميع المواطنين، وهو نصر سياسي كبير لحكومة الفترة الانتقالية ويستحق الاحتفاء". وأضاف عثمان في تصريح لـ"العرب" أن "مجمل القوى السياسية الوطنية رحبت بالإعلان، بعد أن سئمت للخطابات الأيديولوجية، والشعب يتطلع للسلام وإيقاف الحرب ويدرك تماماً أن شعارات تيار الإسلام السياسي أهدت السودان ومواطنيه طيلة ثلاثة عقود، لذلك فالجميع قلوبهم وأفاقهم مفتوحة لعهد جديد يمثل قطعة مع سنوات الحرب والظلام السابقة". وجاء التوقيع على إعلان المبادئ عقب سلسلة من الاجتماعات عقدت الأيام الماضية في جوبا تحت رعاية رئيس جنوب السودان سلفا كبر، وبعد فترة مراوحة بين قبول ورفض لرؤية الحلو، ما يفتح الطريق أمام استئناف المفاوضات مع الحركة لتلحق بحركات مسلحة وقعت على اتفاق سلام وباتت جزءاً من السلطة.

وشدد الإعلان على أن يكون للسودان جيش قومي مهني واحد "يعمل وفق عقيدة عسكرية موحدة جديدة، ويلتزم بحماية الأمن الوطني وفقاً للدستور، على أن تعكس المؤسسات الأمنية التنوع والتعدد ويكون ولاؤها للوطن وليس لحزب أو جماعة".

فيدرالية تضمن حرية الدين والممارسات الدينية والعبادات لكل الشعب، ولا تفرض الدولة ديناً على أي شخص وتكون غير منحازة فيما يخص الشؤون الدينية وشؤون المعتقد والضمير وتكفل وتحمي حرية الدين والممارسات الدينية، ويضمن ذلك الدستور".

وتفسر بنود الإعلان على أنها محاولة للوصول إلى تسوية ترضي الأهداف والمبادئ والشعارات الأساسية للحركة الشعبية، وتحفظ للسلطة حداً أدنى من المرونة في التعامل مع قضايا مطلية للحركات المسلحة.

وقوع رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك مع الحلو في أديس أبابا، في سبتمبر الماضي، إعلان مبادئ ممانا لمعالجة الخلاف حول العلاقة بين الدين والدولة وحقوق تقرير المصير لكسر جمود التفاوض، لكن رفضه المكون العسكري لأنه تضمن إشارة إلى تقرير المصير وتلويحاً بالحكم الذاتي أو الانفصال.

ولا تختلف كثيراً الوثيقة التي وقعها البرهان في أبوجا عن تلك التي قبل بها حمدوك في أديس أبابا، ففي كليهما كان البند المحوري توفير الضمانات الكافية لحرية الدين والممارسات الدينية والعبادات لكل المواطنين، أي "فصل الدين عن الدولة"، وهي العبارة التي

الخرطوم - وقع رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان على إعلان مبادئ، مع قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال عبدالعزيز الحلو، تضمنت محتوى يقضي بفصل الدين عن الدولة خطوة تشكل قاعدة لحل نزاع طويل مع الحركة التي رفضت زعيمها التنازل عن هذا الشرط، ما يمثل انتصاراً جديداً لمدينة الدولة في السودان، وتجاوزاً لعقبة أسلمة الدولة التي أسس لها الرئيس الراحل جعفر نميري، وحولها الرئيس المخلوع عمر البشير إلى ركن للحكم تسبب في انفصال جنوب السودان وانتشار حركات تمرد مسلحة.

ودخل الحلو في مفاوضات متقطعة مع مسؤولين في السلطة السودانية دون أن يتحزح عن مطالبه الخاص بعلمانية الدولة، ما جعله يتخلف عن التوقيع على اتفاق السلام الذي وقعته حركات مسلحة مع الحكومة في جوبا أكتوبر الماضي.

وشعرت الخرطوم بأن بقاء الحلو خارج إطار السلام الشامل يعد مغصاً أمنياً مزمناً، لأن تركز قوات تابعة لحركته في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بالقرب من الحدود المشتعلة مع إثيوبيا، ربما تكون له تداعيات إقليمية إذا بقي خارج نطاق السلام مع الدولة. وخالف توقيع الخرطوم بتقدير دوائر سياسية بعد رفض المكون العسكري مطلب العلمانية سابقاً، ما يشي بأن البرهان تخطى كتيكياً مطالبات منتظرة لهذه الخطوة.

وقالت مصادر سودانية محلية إن رئيس مجلس السيادة أجرى مناقشات مع أعضاء الحكومة وقوى سياسية عديدة الأيام الماضية للحصول على موافقتهم حول إعلان المبادئ الذي شمل سبعة بنود رئيسية، أهمها علمانية الدولة.

ونص إعلان المبادئ الموقع في جوبا على "تأسيس دولة مدنية ديمقراطية

إعلان المبادئ في جوبا

- تأسيس دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية
- ضمان حرية الدين لكل الشعب
- يكفل الدستور الممارسات الدينية

نسخة موسعة من اتفاق السويد تلوح في أفق الحل اليمني

تصاعد النفوذ الإيراني في مركز القرار الحوثي يهدد بفشل أي تسوية لا تشمل مصالح طهران

وجاءت لقاءات الرئيس اليمني بالمبعوثين الأممي والأميركي في أعقاب لقاءات مماثلة، عقدها المبعوثان مع وزير الخارجية في الحكومة اليمنية أحمد عوض بن مبارك.

وتكشفت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" عما دار فيها، مشيرة إلى تحفظ قيادتي الشرعية على تقديم المزيد من التنازلات للحوثيين في ما يتعلق بإنهاء النزاع في ما يتعلق بإجراءات بناء الثقة التي تسبق المشاورات، ومدين خشيته من تكرار نموذج اتفاق السويد الذي منح الحوثيين مكاسب سياسية وعسكرية مكنتهم من مواصلة حربهم واستهداف المناطق المحررة ودول الجوار.

قبل التحالف والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، كما طالب الحوثيون برفع أي قيود على الطيران من مطار صنعاء بحيث لا يخضع كليا لأي عمليات تفتيش أو رقابة من قبل التحالف العربي والآن يتم تقييد رحلات الطيران بوجهات محددة، كما نصت المبادرة السعودية، وهو الأمر ذاته الذي طالب به الحوثيون في ما يتعلق بإنهاء النزاع.

وقالت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" إن المبعوث الأممي بات يتبنى المطالب الحوثية بشكل معلن، في سياق مساعيه الحثيثة لإزالة أي عوائق أمام عقد جولة جديدة من المشاورات بين الحكومة اليمنية والحوثيين، شبيهة بمشاورات السويد.

الإيراني حسن إيرلو إلى صنعاء بصفتها سفيرا غير شرعي لدى حكومة صنعاء غير المعترف بها دولياً.

ويواصل المبعوثان الأممي والأميركي جولة جديدة من المباحثات حول الملف اليمني في العاصمة السعودية الرياض، شملت لقاء الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ووزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك وعدد من المسؤولين السعوديين.

وحسب المصادر نفسها طالب وفد المفاوضات الحوثي في مسقط باعتبار وقف عمليات التحالف العربي في اليمن وإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة جزءاً من الاستحقاقات الإنسانية التي لا يجب تصنيفها في خانة التنازلات من

لأهم ميناء يمني على البحر الأحمر دون أن ينفذ أي من بنودها الأخرى المتعلقة بوقف إطلاق النار أو رفع الحصار عن مدينة تعز وحتى ملف تبادل الأسرى الذي تم تنفيذه بشكل انتقائي يخدم الأجندة الحوثية.

وفيما تسعى الميليشيات الحوثية لانتزاع مكاسب جديدة على الأرض، لتقوي موقفها التفاوضي وتعزز سياسة الأمر الواقع التي فرضتها في مناطق سيطرتها، تشير مصادر سياسية يمنية إلى بروز مشكلة أخرى تعترض طريق أي حوار قائم بين الشرعية والمتمردين الحوثيين، وهي تزايد النفوذ الإيراني بشكل لافت على قرار الجماعة منذ وصول الضابط في الحرس الثوري

ليقادة "الشرعية" تتركز حول نتائج الحوار الذي دار خلال الأيام الماضية مع الحوثيين في العاصمة العلمانية مسقط والذين تقدموا باشتراطات جديدة لوقف إطلاق النار والانخراط في مشاورات سياسية قادمة برعاية الأمم المتحدة.

ومع استمرار الحوثيين في تكثيف هجماتهم العسكرية سواء على مدينة سارب أو استهداف المدن والمنشآت النفطية السعودية، بالرغم من المطالب الدولية والأممية لوقف هذا التصعيد، يبدي الكثير من المراقبين المهتمين بالشأن اليمني مخاوف من تحول أي حوار أو اتفاق قائم بين الحوثيين والحكومة اليمنية إلى نسخة موسعة من اتفاقات السويد التي منعت خسائر الحوثيين

صالح البيضاني

عبد - كشفت مصادر يمنية مطلعة أن محادثات المبعوث الأممي مارتن غريفيث والأميركي تيم ليندركينغ مع المسؤولين اليمنيين في الرياض تطرقت إلى جهود تطبيق حزمة من الإجراءات التي تسبق استئناف المشاورات، ومن بينها وقف إطلاق النار وإعادة افتتاح مطار صنعاء الدولي وتخفيف القيود المفروضة على ميناء الحديدة، وهي البنود ذاتها التي تضمنتها المبادرات السعودية والأميركية وخطة المبعوث الأممي "الإعلان المشترك".

وأشارت المصادر إلى أن الأفكار التي حملها المبعوثان الأممي والأميركي